

العنوان:	موقف العلماء من وجود الاحرف السبعة بالمصاحف العثمانية
المصدر:	مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي
الناشر:	جامعة أم درمان الإسلامية - معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	سليمان، حيدر محمد
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ربيع الثاني / مارس
الصفحات:	144 - 192
رقم MD:	497667
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القرآن الكريم، الاحرف السبعة، المصاحف العثمانية، الرسم العثماني
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/497667

موقف العلماء من وجود الأحرف السبعة

بالمصاحف العثمانية

دكتور / حيدر محمد سليمان *

مقدمة :

إن موضوع الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن الكريم من الأبواب المهمة في علوم القرآن؛ ومن الموضوعات العظيمة والدقيقة التي كثرت فيها الأقوال، وتشعبت فيها الآراء؛ حتى صار موضوعاً شائكاً وغامضاً في أذهان الكثيرين من طلبة العلم وغيرهم؛ وعلى الرغم من صحة روايات الأحاديث النبوية الواردة في هذا الموضوع والمتواترة والكثيرة؛ إلا أن ورود هذه النصوص على وجه من الإجمال وعدم التفصيل، وما يحتمله اللفظ العربي - الوارد في هذه النصوص - من تأويلات ووجوه متعددة يجعل فهمها يستعصي على كثير من الناس، مما حدا ببعض العلماء أن يتوقفوا من الجزم فيه بشيء محدد - ولعل ذلك كان ورعاً منهم من القول علي الله بغير علم، كما ذكر ذلك محمد بن سعدان الكوفي النحوي المقرئ إذ يقول: (معنى قول النبي ﷺ "أنزل القرآن على سبعة أحرف مشكل لا يدري معناه")^(١)، وبعد أن عالج السيوطي - رحمه الله أطراف هذا الموضوع في كتابه الإتيقان، وسرد معظم الأقوال، وعلق على بعضها قال في كتابه "شرح سنن النسائي عند شرحه الحديث": (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)، والمراد به أكثر من ثلاثين قولاً حكيتها في الإتيقان، والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدري تأويله)^(٢) فلأجل هذا صارت الدراسة في موضوع الأحرف السبعة محط العناية عند علماء

* الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن كلية أصول الدين جامعة أم درمان الإسلامية

الدراسات القرآنية؛ لأنه كان من الضروري كشف ما استطاع الوصول إليه من معانٍ في مفهوم الأحرف السبعة، والخروج برأي مقنع من وسط تلك الآراء المتعددة.

ومما يعيننا في إطار هذا البحث أن نتعرف على تضمين المصاحف العثمانية لهذه الأحرف السبعة أم لم يتم تضمينها لها. ولا شك أن هنالك كماً وافراً من الآراء المنسوبة لعلماء كبار في هذا شأن، ولكننا لا نجدهم يقطعون برأي بعينه بخصوص ماهية الأحرف السبعة على التعيين، ومن هذه الوجهة يتبين لنا عظم المسؤولية وكبر المواجهة في أن يحدد الباحث رأياً بعينه قاطعاً بصحته على حساب تلك المجموعة المتكاثرة من الآراء التي توفر عليها علماء جهابذة استرسلوا في دلائلها وأخلصوا في تمحيصها. ولكن سيكون شأني في الترجيح في اختيار الرأي الصحيح الذي استكانت له فهوم هؤلاء العلماء فيمن لهم سبق وعمق التخصص مع الاستخلاص المنطقي والتخريج الموضوعي المعتبر للأدلة. وليس من شأني هنا أن أقدم أحداً على آخر من هؤلاء العلماء الأماجد، فأنا أعلم بنفسِي؛ في ضعف أداتي وقصر فهمي وتقاصر همتي.. ولكن حسبي في هذا حسن نيتي وصدق توجهي في خدمة كتاب الله تعالى وخدمة طلاب العلم في أن أقرب لهم المادة وأبسط أمامهم الآراء، واختصر لهم المسافة.

أسباب اختيار البحث:

من أسباب اختيار هذا الموضوع مقاصد عديدة منها:

١/ إن هذا الموضوع له ارتباط عظيم وتعلق بالقرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى بحفظه، والقرآن الكريم هو مصدر الهداية والتوجيه للمؤمن في عقيدته وحياته. ومن الشرف العظيم مدارس القرآن والبحث في موضوعاته، ونسأل الله تعالى الشرف في الدنيا والآخرة بشرف هذا الموضوع...

٢/ كثرة الأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الموضوع تبين أهميته وعظيم خطره، مما يقوي العزم على دراسته، وتوجيه الأقوال الواردة في هذه الأحاديث المتعددة يجعلها محورا مهما لدراسة هذا الموضوع.

٣/ الكثير من الكتابات المعاصرة؛ التي وقفت عليها لم تشف غليلي في تحديد مفهوم الأحرف السبعة، فبعضها لم يعالج الموضوع وفق الأدلة بصورة دقيقة، وبعضها استرسل في تتبع الخلاف؛ حتى أصبح يصعب على الإنسان التوصل منها إلى نتيجة.

٤/ الكتابات القديمة يصعب الحصول عليها، ومنتثر دررها، صعبة ألفاظها، بعيدة عن منهج البحث الحديث الذي يقوم على التبسيط، والترتيب، والتقريب للمعاني بألفاظ موجزة، وهي كذلك استرسلت في ذكر الأقوال المختلفة التي أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً وبعضهم أوصلها إلى أربعين من الأقوال والآراء.

٥/ ظلت حقائق هذا الموضوع أسئلة حائرة يبحث القارئ عن إجابات عنها، من ذلك معنى الأحرف السبعة، وهل هي موجودة أم اندثرت، وما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف ونحو ذلك.

٦/ موضوع الأحرف السبعة من المواضيع التي جعل منها المستشرقون مدخلا للطعن بغير علم في جانب مهم من جوانب الرسم العثماني وكيفية استيعابه الأحرف السبعة.

٧/ البحث استجابة لرغبة ذاتية كانت تراودني في أن أبحث في هذا الموضوع، و أعرض ما توصلت إليه من نتائج؛ بعد طول بحث واستقراء ومطالعات في كتب كثيرة استغرقت مني وقتاً وجهداً كبيرين؛ لعلي بهذا أسهم في تحقيق شيء من النتائج تجلي الأمر في الأحرف السبعة؛ وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى الحق والصواب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مشكلة البحث:

موضوع الأحرف السبعة في القرآن الكريم، من الموضوعات المهمة لتعلقها بالقرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى بحفظه. وهو في نفس الوقت من المواضيع المشككة بما ثار حولها من آراء متعددة !! وعلى تعدد هذه الآراء وتشعبها لم يصل الرأي حولها لدرجة القطع بحدودها وتحديد ماهيتها، وهي في ذات الوقت من المواضيع التي يمكن البحث فيها؛ لكثرة ما ورد فيها من الأحاديث الصحيحة التي يمكن التعامل معها بوجوه !! ولتعدد الكتب التي تداولتها، والمباحث التي طرقتها. كما أن البحث يعرض لآراء العلماء حول تضمين المصاحف العثمانية للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم.

أسئلة البحث:

- ١ . ما هي الأدلة التي تثبت نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ؟ وما دلالاتها في فهم مفهوم الأحرف السبعة ؟ ومدى صحتها ؟ .
 - ٢ . ماهي أشهر الأقوال في معنى الأحرف السبعة ؟ وما الراجح منها ؟
 - ٣ . وهل الأحرف السبعة موجودة اليوم في المصاحف كما جمعها سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ؟
 - ٤ . ما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف ؟ .
- هل الأحرف السبعة ظلت ثابتة في أثناء عملية نقل القرآن الكريم على مدى عهود تدوينه و نقله الثلاثة ؟ .

أهداف الدراسة:

- من خلال الإجابة عن أسئلة البحث يمكن تحقيق الأهداف التالية:
- ١ . الوقوف على الأدلة التي توضح نزول القرآن على سبعة أحرف، وأبرز ما فيها من فوائد تساعد على فهم المراد بالأحرف السبعة.
 - ٢ . الوقوف على أشهر الأقوال التي ذكرها العلماء في معنى الأحرف السبعة

ودلالاتها، والراجح منها.

٣ . معرفة وجود الأحرف السبعة في المصاحف أو عدم وجودها؛ مع توضيح الحرف الذي عليه الناس اليوم.

٤ . معرفة الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف.

٥ . الوقوف على أسباب ومنهج الجمع العثماني للقرآن الكريم.
حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحديد معنى الأحرف السبعة، وما يتعلق به من جوانب مختلفة من خلال الأدلة الشرعية التي بسطها أهل العلم، وبسط أقوال العلماء حول وجودها بالمصاحف العثمانية.
الدراسات السابقة :

كان الغموض الذي استعصى فهمه على بعض العلماء في موضوع الأحرف السبعة؛ دافعا مهما لكبار المحققين أن يعتنوا بهذا الموضوع بحثاً وتأليفاً؛ ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي - رحمه الله - (ت: ٢٢٤هـ) في كتابه " غريب الحديث"، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - رحمه الله - (ت: ٢٧٦هـ) في كتابه " تأويل مشكل القرآن"، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري - رحمه الله - (ت: ٣١٠هـ) في مقدمة تفسيره، ومكي بن أبي طالب - رحمه الله - (ت: ٤٣٧هـ) في كتابه "الإبانة عن معاني القراءات القرآنية"، وشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي - رحمه الله - (ت: ٦٦٦هـ) في كتابه " المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز" (٣)، كما قد أفردته بالتأليف عدد من العلماء المعاصرين منهم: الشيخ محمد بخيت، ود. حسن ضياء الدين عتر، والشيخ مناع القطان، ود. عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، ود. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ولم تخل منه أي مطبوعة من

المؤلفات لها صلة بعلوم القرآن الكريم، مثل كتابي: مباحث في علوم القرآن؛ للشيخين الجليلين: د/ صبحي الصالح و مناع القطان^(٤)، وغيرهم كثير ممن كتبوا في هذا الموضوع، وقد كتب كل واحد منهم وحقَّق وفنَّد الأقوال والآراء على حسب ما رأى ورجح عنده.

منهجي في هذا البحث :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الموضوعي والمنهج الاستنباطي، وكانت أدوات تحليل المحتوى لما جاء في السنة من الأحاديث ذات الصلة بالموضوع، والكتابات التي سطرها علماء التفسير، والحديث، والفقه، وبعض الدراسات الحديثة التي اعتنت بهذا الموضوع بغية الوصول إلى أهداف البحث وقد تميزت هذه الدراسة بما يلي :

١. معالجة الموضوع وفق منهج الدليل؛ بجعل الروايات التي وردت في مفهوم الأحرف السبعة هي أساس الدراسة، وشواهدا هي الميزان الذي توزن به كل الأقوال التي ذكرت في مفهوم الأحرف السبعة، فقبلت ما توافق معها، وردت ما ابتعد عن دلالاتها.

٢. السهولة واليسر في معالجة الموضوع بمسلك قريب مدلل، وأسلوب يسهل فهمه للجميع ؛ ولذا لم أسهب في تتبع دراسة أسانيد الحديث وروايات منته المختلفة؛ كما فعل ذلك الإمام الطبري في مقدمة تفسيره، ود . عبد العزيز القارئ في رسالته: حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومنتته؛ لأنني لم أرَ أنَّ هذه هي مشكلة البحث ؛ لأنَّ إسناده جاء في أصح كتب السنة، وشواهد كلها متوافقة من حيث المعنى، ولم أهتم بتتبع كل الأقوال التي ذكرت في مفهوم الأحرف السبعة؛ لأنَّ بعضها لم يعرف قائله؛ وهو لا يستحق النظر والدراسة؛ لبعده عن شواهد الأدلة، فلم أرد أن أشوش بها ذهن القارئ، وأشعب عليه المسألة أكثر.

٣. المناقشة العلمية الجادة، فعلى الرغم من اختياري لأسهل العبارات، وأوضح الجمل إلى المعاني؛ إلا أنني جعلت أساس هذه الدراسة العمق في التحليل، ودقة النظر في الأقوال؛ مع جمع منتقى أرجو أن يكون قد حوى درر السابقين، ومناقشة علمية أرجو أن تشفي صدور المختصين، وتحرك همم الباحثين^(٥).

٤. جعلت عماد هذه الدراسة أقوال العلماء السابقين، فقد نظرت في دررهم المنثورة، وأقوالهم المتفرقة، فإن أكون قد خالفت بعضهم فببعضهم اقتديت، وإن رجحت قولاً فبعلمهم اهتديت. فما أنا إلا جامع لأقوالهم ومختار منها ما اطمأنوا له من نتائج.

ونزول القرآن على سبعة أحرف من الموضوعات الشائكة، ولكن لا بد لنا في هذا البحث من طرق بعض مسائله، للحاجة إليها في مسألة من أهم مسائل هذا البحث، وهي هل جمع القرآن على الأحرف السبعة، أو على حرف واحد؟ فلا بد لنا من ترجيح كفة أحد الأقوال في المراد بالأحرف السبعة لنبني عليه الحكم في هذه المسألة الجليلة الخطر، ووجه الجدة في هذا الموضوع هو بساطة الطرح ويسر التناول والبعد عن الاستطراد، وإقحام آراء أصحاب الأهواء والفرق الضالة وترهات المستشرقين.

المبحث الأول:

نزول القرآن على سبعة أحرف :

أنزل الله القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين، قال سبحانه وتعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (١)، وقال جل من قائل: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) (٢)، وكان ابتداء نزول القرآن على لسان قريش، إذ كانوا قوم النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) (٣) وكانوا كذلك أوسط العرب داراً ولساناً، فقد كانت تأتيهم وفود العرب في مواسم الحج، وكانت تقام الأسواق للفصاحة والبيان حول الحرم، (٤) وكانت العرب تتحاكم إلى قريش لفصاحتها وحسن لغاتها ورقة أسنتها، وكانوا إذا أتتهم الوفود تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فصاروا بذلك أفصح العرب (٥). عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَرَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ. (٦) قال القاضي الباقلاني: ومعنى قول عثمان رضي الله تعالى عنه: إنه أنزل بلسان هذا الحي من قريش، أي: معظمه وأكثره نزل بلغتها. (٧) وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون قوله: نزل بلسان قريش، أي: ابتداء نزوله، ثم أبيع أن يقرأ بلغه غيرهم. (٨)

ولما كانت الأمة التي أرسل إليها النبي ﷺ أمية، وفيهم من لا يقدر على غير لسان قومه، سأل النبي ﷺ جبريل، فأخبره أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فكان ذلك تيسيراً على المكلفين، ليسهل عليهم تلاوة القرآن، وحفظه، والعمل به. فعن أبي بن كعب قال لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بَعُثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. (٩)

وقد جاء أن النبي ﷺ سأل الله التخفيف عن أمته في أوجه قراءة القرآن،

فخفف الله عنهم بأمره أن يقرئ أمته على سبعة أحرف. فعن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله ﷻ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف. قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله ﷻ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله ﷻ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله ﷻ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأیما حرف قرؤوا علیه فقد أصابوا. (١٥)

وقد أقرأ النبي ﷺ أصحابه بتلك الأحرف المنزلة عليه، فكانوا يقرؤون بها، حتى أنكروا بعضهم على بعض وجوهاً من القراءة، فأخبرهم النبي ﷺ بأن القرآن أنزل على سبعة أحرف. فعن عمر بن الخطاب قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكذت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إنني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله. اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت. إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرؤوا ما تيسر منه. (١٦) وقد روى نزول القرآن عن سبعة نحو ثلاثين صحابياً، حتى ذهب أبو عبيد والحاكم والسيوطي إلى أنه من المتواتر. (١٧) وقد نازع بعض العلماء في تواتر

هذا الحديث رغم حصول عدد التواتر في طبقة الصحابة، بزعم أن هذا العدد لم يتوفر في الطبقات التالية، وهذا خلاف العادة، إذ إن العادة أن الرواة في الطبقات التالية يكونون أكثر، ويكفي نص من نص من العلماء على تواتره، إذ لا شك أنهم تحققوا من حصول عدد التواتر في كل طبقة.

وبالجملة، فالحديث ثابت ثبوتاً لا شك فيه، وهو دالٌّ على رحمة الله بهذه الأمة، وتيسيره تعالى لها في تلاوة هذا القرآن، كما قال ﷺ: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ)^(١٨).

المبحث الثاني:

المراد بالأحرف السبعة :

اختلف العلماء في المراد من الأحرف السبعة في الأحاديث المذكورة اختلافاً كبيراً، حتى قال السيوطي: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً.^(١٩) والناظر في تلك الأقوال يقطع بأن أكثرها متداخل، وكثير منها لا يُعلم قائله، ولا يُعلم له دليل يؤيده عند النظر والتحصيص.

قال المرسي:^(٢٠) هذه الوجوه كلها متداخلة، ولا أدري مستندها، ولا عمّن نقلت، ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؛ مع أنّ كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص! وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنّما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهلٌ قبيح.^(٢١) والذي يستحق المناقشة من هذه الأقوال ستة أقوال:

القول الأول:

أن الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه، لأن الحرف مشترك لفظي، يصدق على معانٍ كثيرة، كالكلمة والمعنى، وحرف الهجاء،

والجهة، ولم يُعَيَّن المراد منها في الحديث. وهو قول أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي. ^(٢٢) ويردُّ هذا القول بأنه لا يلزم من مجرد الاشتراك اللفظي الإشكال الصارف عن إدراك معنى المقصود؛ لأن المشترك اللفظي يترجح أحد معانيه بقرينة لفظية أو حالية.

وقد قامت القرائن على تَعَيَّن أحد المعاني، ومنع ما عداه، فلا يصح إرادة الكلمة هنا، لأن القرآن مؤلف من كلمات كثيرة، وليس من سبع فقط، ولا يصح إرادة المعنى، لأن معاني القرآن كثيرة جداً تفوق الحصر، ولا يصح إرادة حرف الهجاء، لأن القرآن مشتمل على جميع حروف الهجاء، لا على سبعة منها فقط، فتعيَّن أن المراد بالحرف هنا هو الجهة، وبذلك يبطل القول بإشكال معنى الحديث.

كما يُردُّ بما ثبت في نص الحديث من أن النبي ﷺ أمر أن يقرئ أمته بهذه الأحرف، وأنه قد فعل، وأمر أمته أن تقرأ القرآن بها، وقد فعلت، فقرأ الصحابة ﷺ على هذه الأحرف، فهي معلومة لدى الكثير منهم، فلا يعقل أن يكون الحديث مع كل ذلك من المتشابه الذي لا يُدرى معناه. ويردُّ أيضاً بأن الحديث نص على أن الحكمة من إنزال الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة، فكيف يتحقق التيسير بشيء مجهول؟!

القول الثاني:

أن حقيقة العدد غير مرادة، وذلك لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب ويراد به الكثرة في الأحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد به الكثرة في العشرات، ولفظ السبعمائة ويراد به الكثرة في المئات. وهو مذهب القاضي عياض ونحو هذا المنحى القاسمي، والرافعي. ^(٢٣)

ويردُّ هذا القول أن الأحاديث الواردة في هذا الأمر صريحة في إرادة حصر العدد في السبعة، ففيها استزادة الرسول ﷺ من جبريل الأحرف حرفاً

حرفاً، وهذا قرينة على أن المراد العددُ الأحادُ الواقعُ بين الستة والثمانية. (٢٤)
القول الثالث:

أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام، وهي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والمحكم والمتشابه، والأمثال. وقد استدلت أصحاب هذا الرأي بما روي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، وعلى سبعة أحرف: زاجرٌ وأمرٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ ومتشابهٌ، وأمثالٌ، فأحلُّوا حلاله، وحرَّموا حرامه، وافعَلوا ما أمرتُم به، وانتهوا عما نهيتهم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعمَلوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا. (٢٥) ويُناقش هذا القول بأن هذا الحديث قد انتقده العلماء، ولم يسلموا بصحته. قال ابن عبد البر: وهو حديث عند أهل العلم لا يثبت، وهو مجمع على ضعفه. (٢٦) قال الحافظ ابن حجر: وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظرٌ؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا، وقال: هذا مرسل جيد. (٢٧)

كما أن سياق الأحاديث يأبي حمل المراد بالأحرف السبعة على هذه الوجوه، بل هي ظاهرة في أن المراد؛ أن الكلمة الواحدة تُقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة، تَهويناً وتيسيراً. كما أن الشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آن واحد. قال الطبري: ومعلومٌ أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاوتهم من التحليل والتحریم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك لكان مستحيلاً أن يصوب جميعهم. (٢٨) ولذلك ذهب أبو علي الأهوازي وغيره إلى أن قوله: زاجرٌ وأمرٌ... استئناف كلام آخر، أي هو زاجرٌ، أي القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة.

ويؤيد ذلك ما جاء في بعض روايات الحديث: زاجراً وأمراً... بالنصب، أي: نزل على هذه الصفة. وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب، لا للأحرف، أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحد، كغيره من الكتب. ^(٢٩) قال ابن حجر: ومما يوضح أن قوله زاجرٌ وأمرٌ الخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة: ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس، قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام. ^(٣٠)

قال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة. ^(٣١)

القول الرابع:

أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى أنزل بها القرآن، فهي متفرقة فيه، لا على أن هذه اللغات تجتمع في الكلمة الواحدة. ^(٣٢) وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن يحيى ثعلب، وصححه البيهقي، واختاره ابن عطية، وحكاه بعضهم عن القاضي أبي بكر الباقلاني. ^(٣٣) ويكفي في ردّ هذا القول ما سبق من اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة، وهما قرشيان، ولغتهما واحدة، فدلّ على أن اختلافهما لم يكن في اللغات. ^(٣٤)

كما أن قولهم إن هذه اللغات مفرقة في القرآن الكريم مردودٌ بأنه لو كانت الأحرف السبعة لغات في مواضع متفرقة من القرآن لما حصل خلاف بين القراء في شيء من القرآن؛ لأن كل موضع سيكون مقروءاً بوجه واحد، ولما حصلت المناكرة بين الصحابة عند سماع بعضهم قراءة بعض. ويرد هذا القول أيضاً أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كان تيسيراً على المكلفين،

بنص الحديث، فلو فرض أن القرآن مؤلف من عدة لغات، كل جزء من لغة،
لما أمكن أهل كل لغة أن يقرؤوا منه إلا جزءاً واحداً، وهو النازل بلغتهم. (٣٥)

القول الخامس:

أن المراد سبع لغات، ولكن على أن تكون في الكلمة الواحدة باختلاف
الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلمَّ، وتعال، وأقبل، وإسبي، ونحوي،
وقصدي، وقُرْبِي. وهو قول سفيان بن عيينة وابن جرير الطبري والطحاوي،
ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء. (٣٦)

ويدل لهذا القول: حديث أبي بكرَةَ أَنَّ جَبْرِيلَ عليه السلام قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اقْرَأِ
الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. قَالَ مِيكَائِيلُ عليه السلام: اسْتَزِدُّهُ، فَاسْتَزَادَهُ، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى
حَرْفَيْنِ. قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدُّهُ، فَاسْتَزَادَهُ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، قَالَ: كُلُّ شَافٍ
كَافٍ، مَا لَمْ تَخْتَمِ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ تَعَالَى وَأَقْبَلْ
وَهَلُمَّ وَأَذْهَبْ وَأَسْرِعْ وَأَعْجَلْ. (٣٧) قَالَ السُّيُوطِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. (٣٨) وَيَجَابُ عَنْ
هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي احْتَجَّوْا بِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الْأَحْرَفِ فِي نَحْوِ
مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم فِيهَا الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ بِمِثَالٍ يُوَضِّحُ نَوْعِيَّةَ
هَذِهِ الْأَحْرَفِ، وَأَنَّهَا لَا تُوَدِّي إِلَى تَنَاقُضٍ أَوْ تَضَادٍ.

قال أبو عمر بن عبد البر: إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي
نزل القرآن عليها، أنها معانٍ متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في
شيء منها معنىً وضده، ولا وجهٌ يخالفُ معنىً وجهٌ خلافاً ينفيه ويضاده،
كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده. (٣٩)

ويردُّ هذا القول أيضاً بأن الحكمة من تنزيل القرآن على سبعة أحرف
هي التيسير على المكلفين، لاختلاف ألسنتهم، ولم يكن أكثر اختلاف العرب في
استعمال الألفاظ المترادفة، بل أكثر اختلافهم إنما كان في اللهجات، من فكٍّ
وإدغام، وفتح وإمالة، وهمزٍ وتخفيفٍ، ونحو ذلك، ولا شك أن المشقة عليهم في

هذه الأبواب أعظم من المشقة في استعمال هلمَّ مكان تعالَ أو أقبلَ. كما أنه على قول ابن جرير لا يُدرى كيف يتخرَّج وجود الأوجه المتعددة من القراءات في المصاحف العثمانية، وكلها مثبتة فيها، سواء برسم واحد، أو برسمين.

القول السادس:

أن المراد بالأحرف السبعة الأنواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في القراءات القرآنية، أو في لغات العرب، ولا يخرج عنها، نحو الاختلاف في إعراب الكلمة، أو تغير صورتها بالزيادة أو النقصان، أو اختلاف لغات العرب من الفتح والإمالة والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. وهو قول أبي حاتم السجستاني وابن قتيبة وأبي الفضل الرازي، وابن الجزري. (٤٠) والقائلون بهذا القول اختلفوا في تعيين الوجوه التي وقع بها التغيرات اختلافاً كبيراً:

فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنها: إبدال لفظ بآخر، وإبدال حرف بآخر، والتقديم أو التأخير بين الألفاظ أو الحروف، وزيادة حرف أو نقصانه، واختلاف حركات البناء، واختلاف الإعراب، والاختلاف الصوتي بين التفضيم والإمالة والإظهار والإدغام. (٤١)

ويرى ابن قتيبة والباقلاني أنها: الاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقصان، والاختلاف بتغيير صورة اللفظ ومعناه، والاختلاف بتغيير لفظ الكلمة ومعناها دون صورتها، والاختلاف في بناء الكلمة ولفظها بما لا يغير كتابتها ولا معناها، والاختلاف بما يغير الصورة واللفظ، ولا يغير المعنى، والاختلاف في حركات الإعراب والبناء. (٤٢)

ويرى أبو الفضل الرازي أنها: الاختلاف بين الأفراد والتنثية والجمع، والاختلاف في تصريف الأفعال وما يسند إليها، والاختلاف في وجوه الإعراب، والاختلاف بالزيادة والنقص، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بقلب وإبدال كلمة بأخرى أو حرف بآخر، واختلاف اللغات. (٤٣)

وذهب ابن الجزري إلى أنها: الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، والاختلاف في الحركات بتغيير المعنى فقط، والاختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة، والاختلاف في الحروف بتغيير الصورة لا المعنى، والاختلاف في الحروف بتغيير الصورة والمعنى، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقصان. (٤٤)

القول الراجح:

إذا نظرنا في الأخبار الواردة في الأحرف السبعة، وتفحصنا ألفاظها، لم نجد فيها عبارة صريحة تبين المراد بالأحرف السبعة، والذي يظهر أن ذلك كان لوضوح المراد منها عند السلف الأول، بشكل لا يحتاج معه إلى تفسير، حتى نتحقق الحكمة من الرخصة، فليس من المعقول أن يرخص لهم في شيء مجهول. ولما كانت الحاجة في بداية الأمر إلى إزالة ما وقع في نفوس الصحابة من شبهة وقوع التناقض والاضطراب، أو التصرف في كتاب الله تعالى، لأنهم ألفوا أول الأمر قراءة القرآن على وجه واحد، ثم سمع بعضهم بعضاً يقرأ على أوجه متغايرة، أزال النبي ﷺ هذه الخواطر بأن أخبرهم بالرخصة، وضرب لهم مثلاً على أنواع الاختلاف بين هذه الأوجه، وأنه ليس من باب التناقض والتضاد، بل من باب التنوع وزيادة المعاني. وعند تدبر أوجه القراءات المتواترة التي نقلت إلينا نجد أن اللفظ الواحد قد يُقرأ بأوجه متعددة، والناس إلى يومنا هذا يتناكرون عند سماع هذه الوجوه إذا لم يكن لهم سابق علم بها.

فالذي يظهر والله أعلم أن المراد من الأحرف السبعة في الحديث الشريف أوجه متعددة متغايرة من وجوه القراءة، تكون في الكلمة القرآنية الواحدة، بحيث تُقرأ على وجه واحد، أو أكثر من وجه، إلى سبعة أوجه. (٤٥)

ولا يلزم على هذا القول أن يكون في كل كلمة قرآنية أكثر من وجه، بل توجد هذه الوجوه في بعض الكلمات دون بعض.

وقد ورد مثل ذلك في سورة الفرقان، وقد جمع الحافظ ابن حجر في شرحه على صحيح البخاري كل ما ورد من الخلاف في هذه السورة من القراءات المتواترة والشاذة، فبلغت مواضع الخلاف فيها مائة وثلاثين موضعاً^(٤٦) ولا يشكل عليه أيضاً ورود أكثر من سبع قراءات في بعض الكلمات، مثل قوله تعالى: (وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ)^(٤٧)، فقد ذكر فيه أبو حيان اثنتين وعشرين قراءة،^(٤٨) فإن علماء المسلمين أجمعوا على اشتراط التواتر لثبوت قرآنية أي نص، وبدون التواتر لا تثبت قرآنيته، وهذا الموضع وغيره إذا عرض على هذا الشرط لم يبق فيه من القراءات المتواترة ما يزيد على السبعة. ففي الموضع المذكور قراءتان متواترتان: فقرأ حمزة { وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ }، بضم الباء من (عبد) وخفض (الطاغوت)، وقرأ الباقر { وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ }، بفتح الباء من (عبد)، ونصب (الطاغوت).^(٤٩) ومع اعتبار أن كثيراً من أفراد الأحرف التي نزل بها القرآن قد نسخ في العرصة الأخيرة للقرآن الكريم، فلا إشكال في عدم وجود كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه، فإن أقصى ما ورد من الأوجه المتواترة في مواضع من القرآن هو ستة أوجه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (أرْجِهْ)،^(٥٠) فيها ست قراءات متواترة، وهي:

أ - (أرْجِهْ)، دون همزة، وبكسر الهاء من غير إشباع، قرأ بذلك قالون وابن وردان.

ب - (أرْجِهْ)، كالوجه السابق، لكن مع إشباع كسرة الهاء بوصلها بياء، وقرأ بذلك ورش والكسائي وابن جمّاز، وخلف في اختياره.

ج - (أرْجِئْهُ)، بالهمز، مع ضم الهاء وإشباع ضمها بوصلها بو، وبذلك قرأ ابن كثير وهشام.

د - (أرْجِئْهُ)، بالهمز، مع ضم الهاء من غير إشباع، وقرأ كذلك أبو عمرو ويعقوب.

هـ - (أَرْجِيهِ)، بالهمز، مع كسر الهاء من غير إشباع، قرأ بذلك ابن ذكوان.

و- (أَرْجِيهِ)، دون الهمز، مع سكون الهاء، وهي قراءة الباقيين من القراء العشرة. (٥١)

المبحث الثالث

الأحرف السبعة في جمع القرآن

الأحرف السبعة في الجمع النبويّ وجمع أبي بكر للقرآن، علمنا أن النبيّ ﷺ أمر أن يُقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف، فلا شك أنه ﷺ قد قرأ على هذه الأحرف السبعة؛ ليتعلمها منه أصحابه، وينقلوها إلى الأمة من بعده. وكان النبيّ ﷺ يعرض القرآن على جبريل عليه السلام، في رمضان من كل سنة، فَيُنْبِتُ الله ما يشاء وينسخ ما يشاء، أو يأمر بالقراءة على حرف أو أكثر من الأحرف السبعة. (٥٢) قال ابن عبد البر: وقد يُشكل هذا القول على بعض الناس، فيقول: هل كان جبريل يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات؟ فيقال له: إنما يلزم هذا إن قلنا إن السبعة الأحرف تجتمع في حرف واحد، ونحن قلنا كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف، إلى أن تَمُرَّ سبعة. (٥٣) وقد مرَّ بنا أن النبيّ ﷺ عرض القرآن على جبريل عليه السلام في العام الذي توفي فيه مرتين، ولا شك أنه قد نسخ بعض القرآن في تلك العرضة، كما نسخت بعض الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. ومن أمثلة ذلك حديث عائشة رضي الله عنها السابق في عدد الرضعات المحرمات. فعن عائشة أنها قالت: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. (٥٤) ففيه أن النبيّ ﷺ توفي، وكانت هذه الآيات المنسوخات مما يتلى من القرآن، مما يدل على أنها نسخت في آخر حياة النبيّ ﷺ، وأغلب الظن أن ذلك إنما كان في العرضة الأخيرة.

فقد كانت العرضة الأخيرة مراجعة أخيرة للكتاب الحكيم، عرض فيها القرآن مرتين، فنسخ الله منه ما شاء، وأثبت فيه ما كتب له البقاء. وقد وردت الروايات بحدوث النسخ لبعض آيات الكتاب في العرضة الأخيرة.

فَعَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَعُدُّونَ أَوَّلَ؟ قَالُوا: قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: لَا بَلْ هِيَ الْآخِرَةُ، كَانَ يُعْرَضُ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، فَشَهِدَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَعَلِمَ مَا نُسِخَ مِنْهُ وَمَا بَدَّلَ. (٥٥) وقال البغوي: يُقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة، التي بَيَّنَّ فيها ما نُسِخَ وما بَقِيَ. (٥٦) وقال ابن الجزري: ولا شك أن القرآن نُسِخَ منه وَغُيِّرَ في العرضة الأخيرة، فقد صحَّ بذلك النصُّ عن غير واحدٍ من الصحابة. (٥٧) وكل ما نُسِخَ في العرضة الأخيرة من القرآن أو من أوجه القراءة لم يُثَبَّتْ في الجمعين النبوي والبكري. ونستطيع أن نستخلص من العرض السابق الأمور الآتية:

١ - أن النسخ قد شمل بعض الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة، ويدل على ذلك عدم ورود كلمة من الكلمات القرآنية تقرأ على أكثر من ستة أوجه من طريق متواتر. وقد اعترض بعض على ذلك بأن موضوع النسخ لا يشمل الألفاظ. قال ابن قدامة: وأحال قومٌ نسخ اللفظ، فإن اللفظ إنما نزل ليُتلى ويُثاب عليه، فكيف يُرفع؟ والمقصود من ذلك أن النسخ: هو رفع حكم شرعي بخطاب متراخٍ عنه، وليس في نسخ تلاوة اللفظ رفع حكم شرعي. (٥٨) ثم أجاب ابن قدامة عن ذلك فقال: فإن التلاوة، وكتابتها في القرآن، وانعقاد الصلاة بها، من أحكامها، وكل حكمٍ فهو قابل للنسخ، وأما تعلقها بالمكلف في الإيجاب وغيره فهو حكم أيضاً يقبل النسخ. (٥٩)

٢ - أن الأحرف السبعة لم تنسخ كلها، لأن الأصل إباحة القراءة بها، ولم يدل دليلٌ على نسخ تلك الإباحة في زمن النبي ﷺ.

٣ - أنه لا يُعلم قدر ما نسخ من الأحرف السبعة في حياة النبي ﷺ، إذ لا دليل عليه، ويرى بعض العلماء أن المنسوخ من تلك الأحرف أكثر مما بقي، نظراً لما يروونه من الكثرة العظيمة في الروايات التي تعج بها كتب التفسير من القراءات غير الثابتة، باعتبار أنها في أحسن أحوالها قراءات منسوخة. وقد اتفق العلماء على أن جمع القرآن في زمن أبي بكر الصديق ﷺ، بقي على نفس الصورة التي تركها عليه النبي ﷺ، ولم يتغير منه شيء، سواء في ذلك من رأى أن الأحرف السبعة باقية كلها، ومن قال إن الأحرف نسخت ولم يبق إلا واحد، ومن ذهب إلى أن الباقي بعض الأحرف السبعة. (٦٠)

المبحث الرابع :

كتابة المصاحف في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه :

دوافع جمعه:

في سنة خمس وعشرين من الهجرة، وبعد أن ولي عثمان الخلافة بعامين، أحس خطراً على القرآن، إذ بلغه أن المعلم بالمدينة يعلم قراءة الرجل، والمعلم الآخر يعلم قراءة رجل آخر، وجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع الخلاف إلى المعلمين، فصار يكفر بعضهم بعضاً، فبلغ ذلك عثمان، فخطب في الناس، فقال: أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً. ثم أخذ يستشير أصحابه فيما يفعل.

وفي هذه الأثناء تجمع جيش من العراق، وفيه حذيفة بن اليمان، وجيش من الشام، وتوجهوا لغزو أرمينية وأذربيجان. وفي مسجد من المساجد، جلس الجنود يتدارسون القرآن، فسمع حذيفة رجلاً يقرأ وآخرون يخطئونه فيما يقرأ، فيقول أهل الكوفة: قراءة ابن مسعود، ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى، ويقول أهل الشام، قراءة أبي بن كعب. هذا يقول: قراءتي خير من قراءتك، وذلك يقول: بل قراءتي هي الصواب وقراءتك باطلة.

وتنازعوا، حتى كادت الفتنة تقع بينهم فغضب حذيفة، واحمرت عيناه، ثم قام، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: هكذا كان من قبلكم اختلفوا، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين. وما أن انتهت المعارك بالنصر، وعادت الجيوش، حتى توجه حذيفة إلى المدينة، ولم يدخل بيته حتى دخل على عثمان، فقال: يا أمير المؤمنين أدرك الناس. قال: وما ذاك؟ قال: غزوت أرمينية، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام، فيكفر بعضهم بعضاً! فتعاطم ذلك في نفس عثمان، واستشار الصحابة، فاستقر رأيهم على جميع الأمة على مصاحف يحرق ما عداها.

نسخ المصاحف :

وألف عثمان لجنة النسخ، بعد أن استشار أصحابه: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت. قال: فمن أفصح الناس؟ قالوا: سعيد بن العاص بن أمية. قال: فليمل سعيد، وليكتب زيد، واسند إليهما رئاسة اللجنة وأضاف إليهما من يساعدهما. قيل: جمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، منهم عبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ومالك بن أبي عامر (جد مالك بن أنس) وكثر بن أفلح وأبي بن كعب وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس. ثم أرسل عثمان إلى حفصة، فطلب منها المصحف التي كتبت في عهد أبي بكر، والتي حفظت عندها بعد عمر.. أرسل إليها يقول: أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في مصاحف، فأبى حتى عاهدها ليردنها إليها، فأرسلتها^(٦١). وحدد عثمان مع اللجنة، وباستشارة الصحابة، دستور العمل، ويتلخص فيما يأتي:

- ١/ لا يكتب شيء إلا بعد التحقق من أنه قرآن.
- ٢/ لا يكتب شيء إلا بعد العلم بأنه استقر في العرضة الأخيرة.س
- ٣/ لا يكتب شيء إلا بعد التأكد من أنه لم ينسخ.

- ٤/ لا يكتب شيء إلا بعد عرضه على جمع من الصحابة.
- ٥/ إذا اختلفوا في شيء من القرآن كتبوه بلغة قريش. وقد اختلفت اللجنة في التابوت والتابوه، فقال القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه. فرفع الخلاف إلى عثمان، فقال: اكتبوه (التابوت) فإنه نزل بلسان قريش.
- ٦/ أن يحافظ على القراءات المتواترة، ولا تكتب قراءة غير متواترة.
- ٧/ اللفظ الذي لا تختلف فيه وجوه القراءات يرسم بصورة واحدة.
- ٨/ اللفظ الذي تختلف فيه وجوه القراءات، ويمكن رسمه في الخط محتملا لها كلها يكتب برسم واحد، مثل قوله تعالى: (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات:٦). فإنها تصلح أن تقرأ بالقراءة الأخرى (فتتَّبِتُوا) لأن الكتابة كانت خالية من النقط والشكل. ومثلها: (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا) (البقرة:٢٥٩)، فإنها تصلح أن تقرأ بالقراءة الأخرى (ننشرها).
- ٩/ اللفظ الذي تختلف فيه وجوه القراءات ولا يمكن رسمه في الخط محتملا لها يكتب في نسخة برسم يوافق بعض الوجوه، وفي نسخة أخرى برسم يوافق الوجه الآخر، كقوله تعالى: (وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ) (البقرة:١٣٢). فإنها تكتب في نسخة أخرى (وأوصى) بالهمز، لأنهما قراءتان. ومثل قوله تعالى: (لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) (التوبة:١٠٠). فإنها تكتب في نسخة أخرى (تجري من تحتها الأنهار) بزيادة (من) لأنهما قراءتان معروفتان وقرأ بها كما قرأ بغيرها. وتحاشوا أن يكتبوا الرسمين في مصحف واحد، أحدهما في الأصل، والآخر في الحاشية، لئلا يتوهم أن الثاني التصحيح للأول، أو أن الأول أصل والثاني فرع محتمل فتضعف قراءة أحد اللفظين عن الآخر بدون مرجح^(٦٢). وسارت اللجنة في عملها بأمانة وهمة، ونسخت خمسة مصاحف أو سبعة، ثم عرضت لنفسه، وهو المسمى بالمصحف الإمام). ومن قال أنها ستة زاد المصحف المكي، ومن قال إنها المصاحف على مهرة القرآن. ولما اطمأن

عثمان إليها، وزعها على الأمصار، فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف. فمن قال أنها خمسة عدها (المصحف الكوفي والمصحف البصري والمصحف الشامي، والمصحف المدني العام والمصحف المدني الخاص الذي حبسه عثمان سبعة زاد على الستة مصحف البحرين ومصحف اليمن، وجعل بالمدينة واحدا ، ومن قال إنها ثمانية جعل بالمدينة اثنين.ورد عثمان إلى حفصة صحف أبي بكر، وأمر الولاية في جميع الأمصار أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به. ففي رواية البخاري: (أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق). وفي رواية أبي قلابة: (فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني صنعت كذا وكذا، ومحوت ما عندي، فامحوا ما عندكم).وقد أثار هذا العمل خلافا في حكم تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار.فقال ابن بطال: في حديث البخاري جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار، وأن ذلك إكرام لها ، وصون عن وطئها بالأقدام . وكرهه بعضهم.وقال الحافظ بن حجر هذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت، وأما الآن فالغسل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته^(٦٣).والذي تستريح إليه النفس أن الحكم يتبع القصد والنية. فما دام القصد صيانتته من الامتهان، جاز التخلص منه بأي وسيلة: الحرق أو الخرق أو الحك أو الغسل أو الإلغاء في بحر، أو إرساله إلى مصانع الورق لتصنيعه من جديد، إلى غير ذلك من الرسائل ، وكل ما يلتزم أن تكون الوسيلة كريمة، فلا يلقى في مزبلة أو في مكان قضاء الحاجة مثلا. أما إذا كان القصد الإهانة فإن التخلص منه حرام ولو بطريقة كريمة. ومثل هذا يقال في وضع كتب العلم والحديث والقرآن بين سائر الكتب، أو على الأرض، وإن كان الأولى وضع القرآن في مكان العلو والرفعة حتى يبعث في نفس الناظرة الإجلال والتقديس، والله أعلم.موقف ابن مسعود رضي الله عنه من جمع

المصحف في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه: أثار ابن مسعود تجاوزه في شرف عملية جمع القرآن ونسخه ضمن اللجنة التي أُلِّفها لذلك عثمان، وعز عليه إهماله وهو إمام القراء في الكوفة، ومن السابقين الماهرين في حفظ القرآن، وهو أول أربعة أمر المسلمون بأخذ القرآن عنهم، فخطب في الناس، فقال: يا معشر المسلمين. أعزل عن نسخ كتابة المصاحف، ويتولاها رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب كافر (يريد زيد بن ثابت). ثم قال: لقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان. ولا ابن مسعود رضي الله عنه عذره في هذا الغضب، ولعثمان بن عفان رضي الله عنه عذره في هذا الاختيار. فإبعاده عن هذا العمل المشرف مع كفاءته له يغضبه دون مرأه. وله عذره في هذا الغضب! ولكنه جاوز ما ينبغي، إذ هاجم زيد بن ثابت من غير ذنب! فقط لأنه وقع عليه الاختيار.

وما كان اختيار زيد إلا عن كفاءة ممتازة مجمع عليها من المنصفين؛ فهو كاتب الوحي لرسول الله ﷺ، وهو الذي وصفه أبو بكر بأربع صفات عالية، وهو الذي قام بجمع القرآن لأبي بكر، ثم هو أكتب الناس بشهادة الصحابة. فالطعن في اختياره لهذا العمل افتئات واعتداء.

وعذر عثمان — في عدم ضم ابن مسعود للجنة — أنه كان منزعاً للاختلاف في القراءة، حريصاً على الإسراع بحسم الداء. ثم إنه بالمدينة، وعبد الله بالكوفة، فلم يشأ أن يؤخر ما عزم عليه إلى أن يرسل إليه، وإلى أن يحضر، خصوصاً وفي القراء بالمدينة كفاية، ولم يشتهر عنهم التحيز لقراءة خاصة، بخلاف ابن مسعود. وترتب على غضبه ابن مسعود هذه غضبة أخرى يوم أرسل مصحف عثمان إلى الكوفة ليجمع عليه الناس، ويحرقوا ما عده. فصعد المنبر، وخطب الناس، فقال: (والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أنني من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم. ولقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعا

وسبعين سورة، وأخذت بقية القرآن عن أصحابه. والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم أنزلت. ولو أعلم أن أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه ، وتكلفت أن آتيه) (٦٤). ثم قال: (على قراءة من تأمروني أن أقرأ، وقد قرأت على رسول الله ﷺ ؟ وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله؟ أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ؟ أيها الناس. إني غالٍ مصحفي وحابسه عن أن يحرق، فمن استطاع منكم أن يغلو مصحفه فليفعل) (٦٥). وبفحص ثورة ابن مسعود هذه في جو من النزاهة والاتزان، نجده لم يعترض على ترتيب مصحف عثمان ، وهو يزيد المعوذتين وقد خلا منهما مصحفه ، وإنما حصر الاعتراض على الإلزام بقراءة واحدة وإلغاء ما عداها. قال الحافظ بن حجر: وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءة واحدة، أو كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها، لماله من المزية في ذلك مما ليس لغيره، كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه. هذا. وقد نقل ابن أبي داود أن ابن مسعود رضي بعد ذلك بما صنع عثمان رضي الله عنه أجمعين.

مصير صحف أبي بكر:

عرفنا أن عثمان رضي الله عنه أعاد الصحف إلى حفصة وفاء بعهدده ووعده، وكان يحب أن يقضي عليها كبقية الصحف أو المصاحف. فلما كان مروان أميراً للمدينة من جهة معاوية رضي الله عنه، أرسل إلى أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها يطلب الصحف فأبت أن ترسلها له، فأخذ يسألها وتأبى، حتى توفيت . قال سالم بن عبد الله بن عمر: فلما توفيت حفصة، ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلن إليه تلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فغسلت غسلاً، ثم شققت، ثم

أحرقته، ثم قال : إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب.

الفرق بين جمع القرآن وكتابته في العصور الثلاثة:

مما سبق يمكن حصر الفروق فيما يأتي:

أولاً: الآيات القرآنية المكتوبة في عهد الرسول ﷺ كانت مرتبة بالنظر إلى كل قطعة كتب عليها، ولم تكن القطع مرتبة. فيمكن أن يقال: إن آيات كل سورة لم تكن مرتبة كمال الترتيب، لضعف أدوات الكتابة ووسائلها، واعتماداً على الترتيب في الصدور، ووجود المرجع الأعلى وهو الرسول ﷺ. أما جمع أبي بكر، فقد رتب فيه الآيات في سورها ترتيباً كاملاً، لكن لم ترتب فيه سور القرآن. وأما جمع عثمان فقد رتب فيه سور القرآن على ما هي عليه في المصاحف الآن.

ثانياً: الأدوات التي كتب عليها القرآن في عهد الرسول ﷺ لا تسمى صحفاً ولا مصحفاً، وما كتب عليه في عهد أبي بكر يسمى مصحفاً، وفي عهد عثمان يسمى مصحفاً. قال الحافظ بن حجر: والفرق بين الصحف والمصحف، أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سورا مفرقة، كل سورة مرتبة بآياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً. أ. ه .

ثالثاً: كان القرآن المكتوب في عهده ﷺ يجمع الناسخ والمنسوخ، بخلاف جمع أبي بكر ونسخ عثمان فكانا قاصرين على ما لم تنسخ تلاوته.

رابعاً: جمع القرآن في عهد أبي بكر كان شاملاً للقراءات المتواترة، وغير المتواترة، أما جمع عثمان فكان مقتصرًا على القراءات المتواترة، منظماً لها.

خامساً: كان الغرض من الجمع والكتابة في عهد الرسول ﷺ زيادة الاستيثاق. وكان الغرض منه في عهد أبي بكر التسجيل والحفظ مخافة ضياع شيء منه

بموت القراء. وكان الغرض منه في عهد عثمان سد باب الاختلاف في القرآن والقراءات، ونسخ مصاحف متعددة لجمع الناس عليها. والله أعلم .
مصير المصاحف العثمانية:

يتوارد على خاطر الكثير منا سؤال عن المصاحف العثمانية، وهل لها وجود في عصرنا هذا؟ أو افتقدناها بمرور الأيام والسنين؟ يقول الباحثون والمهتمون بتتبع الآثار: إن المصاحف الأثرية الموجودة في دور الآثار، في مصر وغيرها، ويقال عنها إنها مصاحف عثمانية ليست هي المصاحف التي كتبت بإشراف عثمان رضي الله عنه، لما يزينها من زركشات، ولما تحتويه من علامات الفصل بين السور وعلامات أعشار القرآن ولما فيها من النقط والشكل، مما لم يكن موجودا في مصاحف عثمان. وأقرب الأخبار عنها ما روى من أن ابن الجزري؛ رأى في زمانه مصحف أهل الشام . ويوجد بخزانة الآثار بالمسجد الحسيني بالقاهرة مصحف منسوب إلى عثمان رضي الله عنه مكتوب بالخط الكوفي القديم، مع تجويف حروفه وسعة حجمه إلى حد كبير . وأغلب الظن أنه منقول عن المصاحف العثمانية. وليس واحداً منها. على أن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضر الإسلام والقرآن شيئاً، لأن المعمول عليه هو النقل المتواتر ثقة عن ثقة وإماما عن إمام، على أكمل وجه حتى اليوم. على أن آلاف المصاحف التي نسخت من المصاحف العثمانية وآلاف الآلاف التي نقلت عنها تحت رعاية الثقافت من العلماء المسلمين تقف حاجزاً حصيناً منيعاً لأي ريب يحوم حول كتابة القرآن الكريم.

المبحث الخامس :

هل تضمنت المصاحف العثمانية الأحرف السبعة؟

إن الذي بين أيدينا اليوم من المصاحف هو الجمع الذي قام به أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه؛ متضمنا للأحرف القرآنية في

كل المصاحف التي كتبوها وتم توزيعها على الأمصار، والتي أجمع عليها الأنصار المهاجرون وتلقوها بالقبول وأعدموا ما سواها من المصاحف عن رضا وطاعة، وهو القرآن الذي تم الإجماع عليه دونما سواه، وهو ما ثبت في العرضة الأخيرة التي عرض فيها رسول الله ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام في رمضان في العام الذي انتقل فيه ﷺ متضمنا ذلك للأحرف القرآنية السبعة على ما أثبتته الله تعالى عليها في تلك العرضة. الذي استقر بها نص القرآن الكريم على صيغته الأخيرة المرتبة بعد أن استبعد منها ما نسخت تلاوته، وبعد أن رتب سور وآياته، وهي نفس الصيغة التي نزل بها القرآن الكريم على السماء الدنيا وفي بيت العزة كما كان في اللوح المحفوظ؛ قبل أن يبدأ أنزاله منجما حسب الحوادث. قال سمرة رضي الله تعالى عنه: عرض القرآن على رسول الله ﷺ ثلاث عرضات فيرون أن قراءتنا هي الأخيرة^(٦٦).

قال أبو عبد الرحمن السلمي: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرأون القراءة العامة وهي القراءة التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات ولذلك اعتمد الصديق في جمعه وولاه عثمان كتابة المصحف.^(٦٧) وأخرج ابن أبي داود من طرق عن محمد بن سيرين أنهم كتبوا المصاحف في عهد عثمان فكانوا يتحرون العرضة الأخيرة ..^(٦٨)

وقال البغوي في شرح السنة^(٦٩): المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخة في المصاحف وجمع الناس عليه وأذهب ماسوى ذلك قطعا لمادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر مانسخ ورفع فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم. وأقول: وإن هذا الذي

أثبت في مصاحف عثمان موافقاً العرضة الأخيرة هو القرآن كله وهو مشتمل على ما تبقى وثبت من الأحرف السبعة، وقول من قال إن عثمان من جمع الناس على حرف واحد اجتهداً منه لسد باب الفرقة باطل مردود بأمرين:

أولهما : إن اثبات شيء من الأحرف القرآنية أو حذفه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجتهد فيه برأيه ولا لجبريل فأنى يكون لعثمان أو للصحابة .. وحاشاهم رضوان الله عليهم أن يتصرفوا في القرآن إلا بأمر من الشارع عز وجل ، والله عز وجل لم يكل إلى أحد من الخلق أمر شيء من القرآن ، واثبات ما يثبت من ونسخ ما شاء نسخه .وثانيهما : أول مصاحف عثمان رضي الله عنه قد اشتملت على أكثر من حرف واحد سواء في خط واحد أو في خطين مختلفين مفرقين في المصاحف .. فكيف يقال إنه كتب المصاحف على حرف واحد .. وفيها مكتوب قوله تعالى : {الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ} {الحديد ٢٤} ، ومكتوب حرف آخر (فإن الله الغني الحميد) كما أنه مكتوب فيه (ملك يوم الدين) و (مالك يوم الدين) بخط واحد ، ومكتوب فيه بخط واحد أيضاً قوله تعالى : {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ} {البقرة ٩٨} وتقرأ جبريل بخمسة أحرف ، هكذا :

١- جبريل - ٢- و جبريل - ٣- و جبريل - ٤- جبريل - ٥ - و جبريل بتسهيل الهمزة عند الوقف^(٧٠) ، و تقرأ ميكل بأربعة أحرف : ١ - ميكال - ٢ - ميكايل - ٣ - ميكايل - ٤ - ميكايل، بالتسهيل ...

فالحق الذي يعضده البرهان، و تدل عليه أحرف القرآن، و يشهد له الواقع الموجود في مصاحف عثمان : هو أن ما فيها هو النص الكامل لكتاب الله بأحرفه الثابتة التي شاء الله أن تبقى للأمة كلها .. إلى أن يأذن برفعها في آخر الزمان. اختلف العلماء في بقاء الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية -

بناءً على اختلافهم في المراد بالأحرف السبعة - على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على حرف واحد فقط من الأحرف السبعة، وهو حرف قریش، وأن الأحرف الباقية إما نسخت في زمن النبي ﷺ، أو اتفق الصحابة على تركها درءاً للفتنة التي كادت تفتك بالأمة عندما اختلف الناس في قراءة القرآن. وإلى ذلك ذهب ابن جرير الطبري، وأبو جعفر الطحاوي، وابن حبان، والحرث المحاسبي، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عبيد الله بن أبي صفرة. ^(٧١) وقال أبو شامة: وصرح أبو جعفر الطبري والأكثر من بعده بأنه حرف منها. ^(٧٢) قال ابن عبد البر: فهذا معنى الأحرف السبعة المذكورة ^(٧٣) في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث، منهم سفيان بن عيينة، وابن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، والطحاوي وغيرهم، وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس منها حرف واحد. ^(٧٤) وقال أبو عبيد الله بن أبي صفرة: هذه القراءات السبع إنما شرعت من حرف واحد من السبعة المذكورة في الحديث، وهو الذي جمع عثمان عليه المصحف، وهذا ذكره النحاس وغيره. ^(٧٥) وهذا القول مبني على القول بأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات في الكلمة الواحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، وهو قول ابن جرير ومن وافقه. فقد رأى القائلون بهذا القول ندرة الكلمات القرآنية التي يصدق عليها ما رأوه في المراد بالأحرف السبعة، فقالوا إنها نسخت، أو اتفق الصحابة على منع القراءة بها، وكتبوا المصاحف على حرف واحد، هو لسان قریش. واحتج القائلون بهذا القول بأدلة منها:

قول عثمان رضي الله عنه للرهط القرشيين الثلاثة: إِذَا اِخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَرَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَأَكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ. ^(٧٦) قالوا: وهذا يدل على أنهم جمعوا القرآن على حرف واحد، وهو لسان قریش، وتركوا

ما سوى ذلك من الأحرف الستة. وقد ذهبوا في تعيين ذلك مذاهب مختلفة نذكر منها:

١/ أن الأحرف السبعة كانت في أول الأمر خاصة؛ للضرورة؛ لاختلاف لغة العرب ومشقة أخذ جميع الطوائف بلغة واحدة، فلما كثرت الناس والكتاب، وارتفعت الضرورة ارتفع حكم هذه السبعة، ورجح ذلك قيام الخلاف بين القراء، بما كاد يؤدي إلى فتنة عظيمة، فأجمعت الأمة بقيادة إمامها الناصح الشفيق عثمان بن عفان رضي الله عنه على أن تقتصر على حرف واحد من الأحرف السبعة، جمعاً لكلمة المسلمين، فأخذت به، وأهملت كل ما عداه، فعاد ما يُقرأ به القرآن على حرف واحد. (٧٧)

٢/ أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كانت جائزة لهم مرخصاً لهم فيها، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام. (٧٨)

٣/ ثم اختلف القائلون بأن الباقي من الأحرف السبعة هو حرف واحد، هل نسخت الأحرف الستة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، أو أن الصحابة اتفقوا على تركها؟ فذهب أكثرهم إلى أنها نسخت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، واستقر الأمر على حرف واحد، وذلك بعدما لانت السنة العرب بالقرآن، وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة. قال القرطبي: ثم اختلفوا: هل استقر في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته؟ والأكثر على الأول. (٧٩)

القول الثاني:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، وأم تُهمل منها حرفاً واحداً، وهو ما ذهب إليه جماعات من القراء والفقهاء والمتكلمين، وهو

الذي اختاره القاضي الباقلاني وابن حزم والداودي وغيرهم. قال القاضي الباقلاني: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والجماعة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة وألفاظها أخرى، وليست متضاربة ولا متنافية. (٨٠)

وقال الداودي: وهذه القراءات السبع التي يقرأ الناس اليوم بها ليس كل حرف منها هو أحد تلك السبعة، بل تكون مفرقة فيها. (٨١)

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة؛ لأنها قرآن منزل وأن الصحابة ﷺ أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وقد كانت مشتملة على الأحرف السبعة، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. (٨٢) أن الأحرف السبعة كان مرخصاً فيها، ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض المرخص فيه، إذ ليس بعضه بأولى من بعض. (٨٣) أن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف كانت التيسير على الأمة في تلاوة القرآن، والتيسير ما زال محتاجاً إليه، إذ لم تكن قراءة القرآن على حرف واحد، في العصر الأول بين العرب الأقحاح - أصعب منها على من أتى بعدهم من المسلمين في العصور المتأخرة، وقد فشا فيهم اللحن والعجمة، فهم أحوج إلى التيسير من العرب الأول.

القول الثالث:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، متضمنة لما ثبت في العريضة الأخيرة.

قال ابن الجزري: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف

السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها. قال: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة، والآثار المستفيضة تدلُّ عليه، وتشهد له. (٨٤)

واحتج أصحاب هذا القول بما احتج به أصحاب المذهب الثاني على بقاء بعض الأحرف السبعة، والحاجة إليها، واحتجوا على أن السبعة لم تبق كلها بما ورد من الآثار التي تدل على حدوث النسخ في العرضة الأخيرة لبعض أوجه القراءة، فكتب الصحابة في المصاحف عند الجمع ما يتقنوا أنه قرآن ثابت في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك. قال السيوطي: ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة وغيره، فانفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك. (٨٥) وقال البغوي في شرح السنة: يُقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ وما بقي، وكتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرئ بها الناس حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف. (٨٦) وقد وردت الآثار بأن القرآن قد نسخ منه وغيره في العرضة الأخيرة، وأن قراءتنا التي جمعها الصحابة هي ما كان في تلك العرضة. فعن عبيدة السلماني أنه قال: القراءة التي عرضت على رسول الله ﷺ في العام الذي قبض فيه - هذه القراءة التي يقرأها الناس. (٨٧) يعني بذلك قراءة زيد بن ثابت عليه السلام. وعن سمرة قال: عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه العرضة الأخيرة. (٨٨).

وعن ابن سيرين، قال: كان جبريل يعارض النبي ﷺ كل سنة في شهر رمضان مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين، فيرون أن تكون قراءتنا هذه على العرضة الأخيرة. (٨٩)

المبحث السادس:

الترجيح بين الأقوال حول تضمين الأحرف السبعة بالمصحف العثماني:

والقول الذي يظهر صوابه هو ما ذهب إليه جماهير العلماء من السلف والخلف من أن الباقي من الأحرف السبعة هو ما ثبت في العرضة الأخيرة، وأن الصحابة رضي الله عنهم لم يختاروا بعض الأحرف الثابتة دون بعض، بل دونوا ونقلوا كل ما ثبتت قرآنيته، وتركوا ما سوى ذلك.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن قولهم: إن المصاحف غير مشتملة إلا على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، وإنها جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها، يفهم منه أن هناك شيئاً من الأحرف السبعة تم عرضه النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل في العرضة الأخيرة، ولم يكتبه الصحابة في المصاحف العثمانية.

فالأولى أن يقال إن المصاحف العثمانية جامعة للعرضة الأخيرة، ويلغى التقييد بما يحتمله رسم المصاحف، إذ علمنا أن الصحابة رضي الله عنهم قد كتبوا مصاحف متعددة، وفاوتوا بينها ليحتمل البعض منها من أوجه القراءة ما لا يحتمله البعض الآخر.

ويدل على صحة هذا القول مجموع الأدلة السابقة، فلا شك أن الحكم ببقاء الأحرف السبعة أو عدم بقائها مبنيٌّ على المراد بالأحرف السبعة، ونحن إذا نظرنا إلى كافة الأقوال التي ذكرناها في المراد بالأحرف السبعة، بقطع النظر عن الراجح منها وجدنا في القرآن بعض تلك الأوجه بلا شك.

أمّا على القول بأن الحديث مشكل لا يُدرى معناه، فلا إشكال في بقاء الأحرف السبعة أو عدم بقائها، فليس لهذا القول -على ضعفه الشديد- أثرٌ على اعتبار الأحرف السبعة باقية أو غير باقية.

وأمّا على القول الثاني القائل بأن حقيقة العدد غير مرادة، بل المراد

الكثرة، فلا إشكال أيضاً، إذ القراءات المتواترة التي نقلت إلينا فيها كثرة ظاهرة، لا يمكن معها الزعم بأن كل هذه الاختلافات هي حرف واحد. وأما على القول الثالث القائل بأن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام، وهي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والمحكم والمتشابه، والأمثال، فلا شك أن القرآن المنقول إلينا فيه كل ذلك، وهو أمر ظاهر جلي. على أن كل الأوجه السابقة في غاية الضعف.

وأما على القول الرابع القائل بأن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى متفرقة في القرآن لا تجتمع في الكلمة الواحدة، فذلك أيضاً كثير في القرآن، فقد ورد فيه من غير لسان قريش شيء كثير، وقد أفرد بعض العلماء بالتصنيف، ونقل السيوطي من ذلك الكثير في باب أفردته فيما وقع بغير لغة الحجاز، وذكر فيه ما وقع في القرآن على نحو ثلاثين لغة من لغات العرب. (٩٠) وقد سبق الرد على هذا القول وبيان ضعفه. وأما على القول الخامس القائل بأن المراد سبع لغات تكون في الكلمة الواحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، فهو الذي دعا أصحاب القول الأول إلى زعم أن الأحرف الستة غير باقية في القرآن، وعلى فرض التسليم بأن قولهم هو الصواب في المراد بالأحرف السبعة في الحديث، فإنه ما زال في القرآن كلمات تقرأ باختلاف في اللفظ، مع اتفاق المعنى، ومن أمثلة ذلك من القراءات المتواترة:

- ١ - قوله **جَلَّ ذِكْرُهُ: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ)**، (٩١) فقرأ حمزة والكسائي بالناء المثناة، والباقون بالباء، واللفظان متوافقان في المعنى. (٩٢)
- ٢ - قوله تعالى: **(إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا)**، (٩٣) وقوله تعالى: **(إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)**، (٩٤) فقد قرأها الجمهور هكذا من التبيين، وقرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره: **(فَتَبَيَّنُوا)** من التثبت، والتبين والتثبت متفقان في المعنى. (٩٥)

٣ قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ)، (٩٦) فقد قرأ عاصمٌ هكذا من البشر، جمع بشير، وقرأ الباقر من النشر، فقرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره: (نَشْرًا) على أنه حال، أي: ناشرة، أو منشورة، أو ذات نَشْرٍ، وقرأ أبو جعفرٍ ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (نُشْرًا)، بضم النون والشين جمع ناشر، وقرأ عبد الله بن عامر: (نُشْرًا) بضم النون وسكون الشين، كالسابق مع التخفيف بتسكين الشين، والبشر والنشر متوافقان في المعنى. (٩٧)

وأما على القول السادس بأن المراد بالأحرف السبعة الأنواع التي يقع بها التغاير والاختلاف في القراءات القرآنية، أو في لغات العرب، فالموجود منها في القراءات المتواترة يفوق الحصر، وهو كل ما اختلف فيه القراء، من فتح وإمالة، وإثبات وحذف، واختلاف حركات الإعراب، والزيادة والنقصان. (٩٨) ومن أظهر الأدلة على أن الصحابة عندما نسخوا المصاحف في زمن عثمان ﷺ كتبوا كل ما ثبت عرضه في العرضة الأخيرة من الأحرف السبعة - اختلاف المصاحف العثمانية وتفاوتها، كما مرَّ بنا، (٩٩) إذ لو كانت مكتوبة بلغة واحدة، على حرف واحد لما كان بينها اختلاف. وأما القول الأول القائل بأن الأحرف السبعة قد ذهبت ولم يبق إلا حرف واحد، فيجاب عن أدلته بما يأتي: أما استدلالهم بقول عثمان ﷺ: فَكَتَبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ. فقد سبق بيان أن ما نقل إلينا متواترًا من القرآن فيه الكثير من غير لغة قريش، وسبق أيضًا بيان أن مراد عثمان ﷺ من ذلك أن أكثر القرآن ومعظمه نزل بلسانهم، أو أن ابتداء نزوله كان كذلك، وعليه فلا إشكال في هذا الأثر على القول بأن بعض الأحرف باقٍ، إذ ليس فيه أن عثمان ﷺ أمر بإلغاء تلك الأحرف. (١٠٠)

قال الباقلاني: ومعنى قول عثمان: إنه أنزل بلسان هذا الحي من

قريش، أي: معظمه وأكثره نزل بلغتها، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسره نزل بلغة قريش... ويجزئ من الدليل قوله تعالى: (إنا جعلناه قرآناً عربياً)، (١٠١) ولم يقل قرشياً... (١٠٢)

كما أن قول عثمان رضي الله عنه: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَرَبِيدُ بْنُ ثَابِتٍ... يدل على أنه لم يأمر بإلغاء الأحرف السبعة، فاللفظ صريح في أنه أمر بإثبات لغة قريش عند الاختلاف فقط، أما عند الاتفاق فليكتبوا بأي لغة صحَّحَ أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها في العرصة الأخيرة، ولم ينقل إلينا أنهم اختلفوا في شيء إلا في لفظ (التابوت) كما مرَّ. (١٠٣)

وأما احتجاجهم بأن الأحرف السبعة كانت في أول الأمر ضرورة لاختلاف لغات العرب، ومشقة أخذ جميعهم بلغة واحدة، فقد سبق الكلام على أن المشقة ما زالت باقية، فما زال في الأمة: (العجوزُ والشَّيخُ الكبيرُ والغلامُ والجاريةُ، والرجلُ الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ)، بل لعلها الآن أشد مما كانت عليه فيما مضى.

وأما قولهم إن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، فنحن نوافق على ذلك، ولكن نخالف في أن القراءة غير الحفظ، فإنه وإن لم يكن واجباً على الأمة أن تقرأ بالأحرف السبعة جميعها، فإنه لا شك أن حفظ هذه الأحرف التي هي بعض القرآن من الضياع واجب على الأمة. ويدل على بقاء الأحرف التي ثبتت في العرصة الأخيرة أيضاً أنه قد ثبت أن كتاب المصاحف في زمن عثمان إنما انتسخوا ما كتبه الصديق في الصحف في مصاحف وأرسلوها إلى الأمصار، وقد علمنا أن جمع أبي بكر للقرآن لم يبلغ شيئاً مما ثبت في العرصة الأخيرة باتفاق، فثبت بذلك أن جمع عثمان لم ينقص شيئاً مما جمع في زمن أبي بكر رضي الله عنه.

عن أنس بن مالك قال: ... فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أُرْسِلِي إِلَيْنَا

بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلْتُ بِهَا حَقِصَةً إِلَى عَثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ. (١٠٤)

ويردُّ دعوى أن عثمان رضي الله عنه إذ نسخ المصاحف ألغى الأحرف الستة واقتصر على حرف واحد - أنه لم يرد في خبر صحيح، ولا ضعيف أنه رضي الله عنه أمر كتاب المصاحف أن يقتصروا في كتابتها على حرف واحد، ويلغوا الستة الباقية. (١٠٥)

ويردُّ هذه الدعوى أيضاً أنه لو صحَّ أن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على حرف واحد، وألغى الستة الباقية، وأجمع معه على ذلك الصحابة لكان ذلك كافياً في القطع بالمراد بالأحرف الستة، ولما اختلف العلماء بعد ذلك في المراد منها كل هذا الاختلاف، ولما حصل خلاف بعد الإجماع الأول في بقاء الأحرف السبعة من عدمه، إذ الإجماع حجة عند المسلمين، ولا يسوغ بعده خلاف. (١٠٦) ومما يرد به هذا القول أيضاً أنه يحمل طعناً في الصحابة رضي الله عنهم، واتِّهَمَ لهم بالتصرف برأيهم في كتاب الله تعالى، ولا يكاد يصدق مؤمنٌ يعلم قدر الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قرر برأيه إلغاء الأحرف الستة والإبقاء على حرف واحد، ولا يكاد يتصور أيضاً أن الصحابة رضي الله عنهم وهم كثرة كاثرة في ذلك الوقت يقرونه على ذلك الفعل.

والخلاف الذي زعموا أنه استدعى إلغاء تلك الأحرف كان قد حصل مثله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، كما جاء في الروايات التي أوردناها قريباً في أول هذا الباب، فلم يؤدِّ إلى إلغاء الأحرف المنزلة، بل أرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن القرآن أنزل على جميع تلك الأوجه، وأقر كل واحد من المختلفين على قراءته. (١٠٧) ويدل أيضاً على عدم صحة هذه الدعوى أن عثمان رضي الله عنه لو أراد أن يجمع مصاحف الناس جميعاً لما استطاع، ولو استطاع لما قدر على أن يسلبهم

ما يحفظون من الكتاب، إذ قد كانت دولة الإسلام في ذلك الوقت متسعة إلى حدّ يستحيل معه مثل هذا، فجمعه ﷺ كان أن كتب للناس مصاحف أئمة يُرجع إليها عند الاختلاف. قال ابن حزم: كل هذا^(١٠٨) باطلٌ ببرهان كالشمس، وهو أن عثمان ﷺ لم يلِ إلاّ وجزيرة العرب كلها مملوءة بالمسلمين والمصاحف والمساجد، والقراء يعلمون الصبيان والنساء، وكل من هبّ ودبّ، واليمن كلها في أيامه مدن وقرى، والبحرين كذلك، وعُمان كذلك، وهي بلاد واسعة، مدن وقرى وملكها عظيم، ومكة والطائف، والمدينة والشام كلها كذلك، في كل هذه البلاد من المصاحف والقراء ما لا يحصي عددهم إلا الله تعالى وحده، فلو رام عثمان ما ذكروا ما قدروا على ذلك أصلاً. وأما قولهم: إنه جمع الناس على مصحف، فباطلٌ، ما كان يقدر على ذلك لِمَا ذكرنا، ولا ذهب عثمان قطُّ إلى جمع الناس على مصحف كتبه، إنما خشي عثمان ﷺ أن يأتي فاسقٌ يسعى في كيد الدين، أو أن يهيمَ واهمَّ من أهل الخير، فيبدل شيئاً من المصحف، فيكون اختلاف يؤدي إلى الضلال، فكتب مصاحف مجمعةً عليها، وبعث إلى كل أفق مصحفاً، لكي - إن وهم واهمَّ، أو بدّل مبدلٌ - رُجع إلى المصحف المجمع عليه، فأنكشف الحق، وبطل الكيد والوهم. وأما قول من قال أبطل الأحرف الستة، فقد كذب من قال ذلك، ولو فعل عثمان ذلك وأراد لخرج عن الإسلام، ولَمَّا مطلق ساعة، بل الأحرف السبعة عندنا موجودة كلها قائمة كما كانت، مبنوثة في القراءات المشهورة المأثورة، والحمد لله رب العالمين. (١٠٩)

وأما القول الثاني القائل بأن جميع الأحرف السبعة باقية فيردُّ بما مرَّ من ثبوت وقوع النسخ لبعض وجوه القراءة في العرصة الأخيرة، وكذلك بأنه لا يوجد في القرآن ما يقرأ على سبعة أوجه بالنظر إلى الخلاف في المراد بالأحرف السبعة على أغلب الأقوال، إلا باعتبار وجوه القراءة الشاذة، ولا يخفى أن الشاذَّ لا يثبت له الحكم بالقرآنية حتى تبنى عليه مثل هذه المسألة.

والخلاصة أننا إذا نظرنا إلى حقيقة الخلاف بين الفريقين الثاني والثالث وجدناه خلافاً شكلياً، إذ كلاهما متفقٌ على أن الصحابة لم يزيدوا ولم ينقصوا ممّا عرض في العرصة الأخيرة شيئاً، وإنما اختلفوا هل الأحرف كلها بقيت في العرصة الأخيرة أم لا، ولا يخفى أن النسخ قد ورد على كثير من تلك الأحرف كما مرّ بنا، فخلافتهم إذن هو في حصول ذلك النسخ أو عدم حصوله. وأما الفريق الأول القائل بأن الباقي حرف واحد، فأكثرهم يرى أن ذلك لثبوت النسخ وعدم العرض في العرصة الأخيرة، وهو ما يوافق القولين الثاني والثالث، وإذا أصبح الخلاف شكلياً أيضاً، باعتبار أن البعض يرى أن اختلاف القراء هو الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، والبعض يرى أن هذا الاختلاف هو حرف واحد، مع اتفاق الجميع على أن الصحابة ﷺ لم ينقصوا ممّا عرض في العرصة الأخيرة شيئاً.

وأما الذين يرون أن الصحابة ﷺ اتفقوا على أن تركوا ستة أحرف، وجمعوا الناس على حرف واحد بتصرف منهم واتفاق، بعد أن ترك النبي ﷺ الأحرف السبعة وقرأ الناس بها زمن أبي بكر وعمر وصدراً من خلافة عثمان، فهؤلاء هم الذين اختلفنا معهم، وناقشنا أدلتهم ورددنا عليها.

الخاتمة :

لقد ضمن الله سبحانه وتعالى الحفظ للقرآن الكريم فقال جل من قائل: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: ٩) وتابع هذا الحفظ مجهود بشيري خارق - وهو لا يفصل عن حفظ الله تعالى بالطبع - من رعاية وصيانة للقرآن لم يحظ بها كتاب على وجه البسيطة، فكان الحفظ في الصدور، يظاهره الحفظ في السطور، الذي مر بمراحل توضح لنا مدى الحرص والعناية التي حف بها القرآن الكريم، فقد وجه الحبيب المصطفى ﷺ كتابته بالتسجيل الفوري للقرآن وبإملائه، ثم كان من حفظ أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي بناه على الجمع في عهد النبي ﷺ بل عد عبارة عن ترتيب وتنسيق للجمع الأول، إلى أن بلغ أمر الخلافة إلى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، فاختلقت ضرورة جمعه عن الجمعين السابقين، حيث كان الهدف من جمعه هو حفظ وحدة الأمة بوحدة قراءتها من كتابها، بعدم الملاحاة والممارسة في نطق آياته الكريمة، فأسند أمر هذا الجمع إلى نفر لهم مواصفات وميزات خاصة، وأمدهم بتوجيهات لا يختلفون عليها وتكون ضابطا لهم في عملية الجمع. وعلى الرغم من أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه جمع القرآن الكريم على لغة قريش، وأخذت هذه القراءة تنتشر في الأمصار، إلا أن هذا لم يمنع استمرار الأحرف السبعة التي أقرأ رسول الله ﷺ أصحابه بها ثم أقرأ الصحابة بها لمن بعدهم، وذلك لخلو رسم المصحف من النقط والشكل مما أتاح للقراءات أن توافقه ولو احتمالا، ولهذا كانت موافقة الرسم أحد أركان القراءة المقبولة.

ومما يجدر ذكره في هذه المسألة وعبر عنها خير تعبير مكي بن أبي طالب في كتابه؛ الإبانة عن معاني القراءات فقال: (لما مات رسول الله ﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما إلى ما أفتتح من الأمصار ليعلموا الناس، فاختلقت قراءة أهل الأمصار على نحو ما

اختلفت قراءة الصحابة رضوان الله عنهم الذين علموهم واخذوا عنهم. فلما كتب سيدنا عثمان رضي الله عنه المصاحف ووجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمر بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على نحو ما أقرءوهم عليه بالمشافهة والتلقي بالسماع، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها ما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط، ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر من أمصار الإسلام، فاختلف النقل لذلك حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، ولم يخرج واحدٌ منهم عن خط المصحف فيما نقل كما لم يخرج واحدٌ من أهل الأمصار عن خط المصحف العثماني الذي وجه إليهم. ولهذا السبب اختلفت رواية القراء فيما نقلوا، واختلفت قراءة من نقلوا عنهم لذلك (١١٠). ولما كانت القراءات المروية قسمين:

الأول: ما كانت فيه زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، ونحو ذلك مما لا يخرج عن رسم المصحف.

الثاني: ما اختلفت فيه القراءة من إظهار و إدغام، و روم وإشمام، ومد وقصر، وتخفيف همز، وإبدال حركة بأخرى أو حرف بآخر، ونحو ذلك مما لا يخرج من رسم المصحف (١١١). أما ما جاء مخالفاً فإنه غير محتمل أن يكون مما أراده نساخ المصاحف العثمانية. أما وجوه الخلاف التي يحتملها الرسم فهي التي يمكن أن تكون أساساً في دراسة الرسم من غير تخصيص وجه دون آخر؛ لأننا لا نعلم الوجه الذي أراده الكتبة بعينه (١١٢). وتبقى الميزة الخاصة بالقرآن الكريم وهي الحفظ الشفهي والتلقي السماعي المتواتر من أعظم خصائص القرآن الكريم، ومهما حفظ حافظ فإن السند في القراءة المتواترة والتلقي في هذا الحفظ يبقى هدفاً سامياً ولازماً، حتى لا يكون حفظاً منقطعاً ومنبتاً... والمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى (١١٣).

النتائج:

- ١/ حمل العلماء قول سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه: (نزل القرآن بلسان قريش) أي كان ذلك في بداية نزوله؛ كما ذكر ذلك أبو شامة. أو بمعنى نزول معظمه بلسان قريش؛ كما قال بذلك القاضي الباقلاني.
- ٢/ عدم الجزم بتضمين القرآن الكريم أو عدم تضمينه - كما اختلف العلماء في ذلك - للأحرف السبعة يعود لاختلاف العلماء في ماهية الأحرف السبعة.
- ٣/ توجيه النبي ﷺ بقراءة القرآن الكريم بالأحرف سبعة، كان ذلك من أجل التخفيف والتيسير على الأمة.
- ٤/ النقل الشفهي للقرآن الكريم كان سابقاً للتدوين ولم تكن الأمة أمة قارئة ولكن كان الأساس في مذاكرتهم القرآن الكريم هو السماع، فانتقل القراء والحفظ إلى أمصار الدولة الإسلامية بما سمعوا من القراءات المتضمنة للأحرف السبعة، فكان كل ناقل من الصحابة من الحفظ، علم أهل جهته بما علم نقلاً عن النبي ﷺ ومن هنا نشأ الاختلاف في القراءات.
- ٥/ لفظ الأحرف السبعة مقصود به الرقم (سبعة) وليس للدلالة على الكثرة كما ذهب لذلك بعض أهل العلم من المفسرين،
- ٦/ العلم التام بمفهوم الأحرف السبعة زمان الصحابة رضي الله عنهم لم يترك لنا نحن المتأخرين قولاً فاصلاً فيها، لعدم احتياجهم لذلك.
- ٧/ نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، ليس من باب التضاد والتناقض ولكن من باب التنوع وزيادة المعاني.
- ٨/ عدم الجزم بماهية الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، يعتبر وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني.

التوصيات:

- ١/ توجيه الدارسين والباحثين من طلبة العلم بالكتابة في وجوه الإعجاز في القرآن الكريم.
- ٢/ تدريس الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم وبيان علاقتها وصلتها بالقراءات، وبيان الآراء المتعددة التي ذهبت في تفسيرها وتوضيح المقصود منها.
- ٣/ تكوين قاعدة بيانات علمية وبحثية متخصصة للدراسات القرآنية لجمع الآثار المتعلقة بأنواع القراءات وأمكنتها وتاريخ دخولها السودان، وأشهر المقرئين، ومواقع (الخلاوي القرآنية).

الهوامش

- ١/ المرشد الوجيز إلى مباحث تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي ، طبعة ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ص ٣ .
- ٢/ شرح سنن النسائي للحافظ جلال الدين السيوطي ، طبعة : دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٥٣ / ٢ .
- ٣/ تم تثبيت زمن الوفاة للتعرف على الأسبقية الزمنية .
- ٤/ كل على حدة له مؤلف منفصل بهذا العنوان .
- ٥/ انظر : نزول القرآن على سبعة أحرف ، متاع القطان ، ص ، ٣٣ .
- ٦/ الآية ٢ من سورة يوسف عليه السلام .
- ٧/ الآية ١٩٥ من سورة الشعراء .
- ٨/ الآية ٤ من سورة إبراهيم عليه السلام .
- ٩/ أي في أماكن قريبة من مكة مثل مَجَنَّةٍ وَذِي الْمَجَازِ وَعُكَاظِ، انظر لسان العرب (جنن) (٧٠٦/١)، و(جوز) (٧٢٦/١)، و(عكظ) (٣٠٥٨/٤) .
- ١٠/ انظر الصحابي في فقه اللغة لابن فارس ص ٥٥ .
- ١١/ رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب باب نزل القرآن بلسان قريش (٦٢١/٦) ح ٣٥٠٦ .
- ١٢/ نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٨٥ .
- ١٣/ فتح الباري (٦٢٥/٨) .
- ١٤/ رواه الترمذي في سننه، كتاب القراءات، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (١٩٤/٥) - ١٩٥ ح ٢٩٤٤، وأحمد في مسنده، مسند الأنصار (١٥٧/٦) ح ٢٠٦٩٩ .
- ١٥/ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (١٠١/٦-١٠٣) ح ٨٢٠، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، واللفظ له (١٥٢/٢-١٥٣) ح ٩٣٩، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٧٦/٢) ح ١٤٧٨ .
- ١٦/ رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٦٣٨/٨-٦٣٩) ح ٤٩٩٢، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٩٨/٦) - ١٠٠ ح ٨١٨، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، واللفظ له (١٥٠/٢) - ١٥١ ح ٩٣٧، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٧٦-٧٥/٢) ح ١٤٧٥ .
- ١٧/ انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكاتبين ص ١٧٣-١٧٤ ح ١٩٧، والإتقان في علوم القرآن (١٣١/١) .
- ١٨/ الآية ١٧ من سورة القمر .
- ١٩/ الإتقان في علوم القرآن (١٣١/١) .
- ٢٠/ هو شرف الدين محمد بن عبد الله السلمي المرسي، عالم بالأدب والتفسير والحديث، ضرير من أهل

- مرسية بالأندلس، له ثلاثة تفاسير: الكبير والصغير والأوسط، وله مؤلفات في النحو، توفي سنة ٥٦٥ هـ.
انظر سير أعلام النبلاء (٣١٢/٢٣)، والأعلام للزركلي (٢٣٣/٦).
- ٢١/ انظر الإتيقان في علوم القرآن (١/٤١١)، قال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. انظر فتح الباري (٨/٦٤٦)، وقد تكلف الدكتور حسن ضياء الدين عتر الرد على هذا الوهم بما فيه كفاية، وإن كان من الضعف بحيث لا يحتاج إلى رد. انظر الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ص ٣٤٦-٣٥٢.
- ٢٢/ الإتيقان في علوم القرآن (١/١٣١)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢١٣).
- ٢٣/ انظر الإتيقان في علوم القرآن (١/١٣١)، وتفسير القاسمي (محاسن التأويل) (١/٢٨٧)، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي ص ٧٠-٧٢.
- ٢٤/ انظر الإتيقان في علوم القرآن (١/١٣٢).
- ٢٥/ رواه الطبري في مقدمة تفسيره، باب القول في البيان عن معنى قول رسول الله ﷺ أنزل القرآن من سبعة أبواب الجنة (١/٣٠).
- ٢٦/ البرهان في علوم القرآن (١/٢١٦).
- ٢٧/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٤٥).
- ٢٨/ تفسير الطبري، المقدمة (١/٢٠-٢١).
- ٢٩/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٤٥)، وانظر تفسير الطبري، المقدمة (١/٣٠-٣١).
- ٣٠/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٤٥)، وروى هذا البلاغ مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، صحيح مسلم مع شرح النووي (٦/١٠١) ح ٨١٩.
- ٣١/ انظر تفسير القرطبي، المقدمة (١/٣٤-٣٥).
- ٣٢/ وقد اختلف القائلون بهذا القول في تعيين اللغات التي نزل بها القرآن اختلافًا كبيرًا، وليس هو من مقصود هذا البحث، فليراجعه من شاء في: البرهان (١/٢١٩-٢٢٠)، والإتيقان (١/١٣٥-١٣٦).
- ٣٣/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٤٣)، والإتيقان (١/١٣٥)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢١٧)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٥/٢٢١).
- ٣٤/ انظر نكت الانتصار لنقل القرآن ص ١١٩، وفتح شرح صحيح البخاري (٨/٦٤٤).
- ٣٥/ انظر الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، ص ١٧٢-١٧٣.
- ٣٦/ الإتيقان في علوم القرآن (١/١٣٤)، وتفسير الطبري، المقدمة (١/٢٥)، وتأويل مشكل الآثار للطحاوي (٤/١٨٥-٤٨٨).
- ٣٧/ رواه أحمد في مسنده، مسند البصريين (٦/٣٧) ح ١٩٩٩٢.
- ٣٨/ الإتيقان في علوم القرآن (١/١٣٤).
- ٣٩/ انظر البرهان في علوم القرآن (١/٢٢١).
- ٤٠/ فتح الباري (٨/٦٤٤-٦٤٥).
- ٤١/ مقدمة كتاب المباني ص ٢٢١-٢٢٨، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ص ١٤٨-١٥٣.

- ٤٢ / تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٦-٣٨، والإتقان في علوم القرآن (١/١٣٢).
- ٤٣ / انظر الإتقان في علوم القرآن (١/١٣٣).
- ٤٤ / النشر في القراءات العشر (١/٢٥-٢٨)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٣٣-١٣٤).
- ٤٥ / هذا القول أشار إليه السيوطي في الإتقان (١/١٣٥) على طرفين هما القول الثالث والقول الرابع، وكذلك صدر بنحوه الحافظ ابن حجر شرحه لحديث الأحرف السبعة، انظر فتح الباري (٨/٦٣٩).
- ٤٦ / راجع فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/٦٤٨-٦٥٣).
- ٤٧ / سورة المائدة من الآية ٦٠.
- ٤٨ / تفسير البحر المحیط (٣/٥٢٩-٥٣١).
- ٤٩ / انظر النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٥).
- ٥٠ / في موضعين: الآية ١١١ من سورة الأعراف، والآية ٣٦ من سورة الشعراء.
- ٥١ / النشر في القراءات العشر (١/٣١١-٣١٢).
- ٥٢ / انظر الفصل الرابع من الباب الأول، وهو العرضة الأخيرة.
- ٥٣ / انظر البرهان في علوم القرآن (١/٢٢٠).
- ٥٤ / رواه مسلم في صحيحه كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات (١٠/٢٩-٣١) ح ١٤٥٢.
- ٥٥ / رواه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم (١/٥٩٨) ح ٣٤١٢، ورواه النسائي في السنن الكبرى كتاب فضائل القرآن (٣/٧)، وكتاب المناقب (٤/٣٦).
- ٥٦ / شرح السنة (٤/٥٢٥).
- ٥٧ / النشر في القراءات العشر (١/٣٢)، وانظر الإتقان في علوم القرآن (١/١٤٢).
- ٥٨ / انظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١/١٩٠).
- ٥٩ / روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١/٢٠١-٢٠٢).
- ٦٠ / انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٢٣)، ومناهل العرفان (١/٢٥٣-٢٥٤).
- ٦١ / انظر الإتقان ، ١ / ٥٨ .
- ٦٢ / انظر : تفسير الإمام الطبري ، تحقيق وتخريج ، الأخوين : محمد محمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الجزء الأول / ص : ٦١ - ٦٢ .
- ٦٣ / ألائلي الحسان في علوم القرآن ، د. موسي شاهين لاشين ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م) ص : ٥٩ .
- ٦٤ / رواه البخاري : باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ ، ١٥ / ٤٠٥ ، رقم الحديث : ٤٦١٨ . ورواه مسلم في صحيحه ، باب : من فضائل عبد الله بن مسعود ، ١٢ / ٢٣٠ ، رقم الحديث ، ٤٥٠٣ .
- ٦٥ / مسند الطيالسي ، باب : من استطاع أن يقل مصحفاً فليقل ، ١ / ٤١٥ ، رقم الحديث : ٤٠٠ ، (الغلول : الخيانة والسرقة) والغل : الحبس .
- ٦٦ / انظر : مجمع الزوائد / ٧ / ١٥١ ، قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .
- ٦٧ / انظر : فتح الباري - المطبعة السلفية - ج ٩ ص ٣٠ .
- ٦٨ / المصاحف ص ٢٥ .

- ٦٩/ فتح الباري السلفية - ج ٩ ص ٣٠ .
- ٧٠/ ١ - المدنيين و البصريان و الشامى و حمص ٢ - المكي ٣ - شعبة ٤ - حمزة و الكساني و خلف ٥ - حمزة
- ٧١/ انظر البرهان في علوم القرآن (١/٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤١)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٠٠/٦).
- ٧٢/ البرهان في علوم القرآن (١/٢٢٣).
- ٧٣/ يعني القول بأنها أوجه من المعاني المتفقة، بالألفاظ المختلفة، نحو أقبل، وهلم، وتعال... الخ.
- ٧٤/ انظر البرهان في علوم القرآن (١/٢٢٠).
- ٧٥/ صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦).
- ٧٦/ رواد البخاري في صحيحه: كتاب المناقب باب نزل القرآن بلسان قريش (٦/٦٢١) ح ٣٥٠٦.
- ٧٧/ تأويل مشكل الآثار للطحوي (٤/١٩٠-١٩١)، وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦).
- ٧٨/ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٩٥-٣٩٦).
- ٧٩/ انظر البرهان في علوم القرآن (١/٢١٣).
- ٨٠/ صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٢٣-٢٢٤).
- ٨١/ صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦).
- ٨٢/ الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٢-١٤١).
- ٨٣/ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٩٥-٣٩٦).
- ٨٤/ النشر في القراءات العشر (١/٣١)، وانظر الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٢-١٤١).
- ٨٥/ الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٢).
- ٨٦/ شرح السنة للإمام البيهقي (٤/٥٢٥-٥٢٦).
- ٨٧/ رواه البيهقي في دلائل النبوة (٧/١٥٥-١٥٦).
- ٨٨/ رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي. مستدرک الحاكم (٢/٢٣٠)، ورواه البزار في مسنده، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (٧/١٥٤).
- ٨٩/ أخرجه ابن أسنة، انظر الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٢).
- ٩٠/ انظر الإتيان في علوم القرآن (١/٨٩-١٠٤)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٨٣-٢٨٦).
- ٩١/ الآية ٢١٩ من سورة البقرة.
- ٩٢/ انظر إتحاف فضلاء البشر ص ١٥٧، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٢٧).
- ٩٣/ الآية ٩٤ من سورة النساء.
- ٩٤/ الآية ٦ من سورة الحجرات.
- ٩٥/ النشر في القراءات العشر (٢/٢٥١).
- ٩٦/ الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
- ٩٧/ انظر النشر في القراءات العشر (٢/٢٦٩-٢٧٠)، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٦.
- ٩٨/ انظر: والنشر في القراءات العشر (١/٢٥-٢٨)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٦-٣٨،

- والإتقان في علوم القرآن (١٣٢/١-١٣٤).
- ٩٩/ انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من باب جمع القرآن في زمن عثمان ؓ .
- ١٠٠/ انظر البرهان في علوم القرآن (٢٨٤/١)، ونكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٨٥، وفتح الباري (٦٢٥/٨).
- ١٠١/ الآية ٣ من سورة الزخرف.
- ١٠٢/ نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٨٥.
- ١٠٣/ انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢٦، وفتح الباري (٦٣٥/٨). وتأويل مشكل الآثار للطحاوي (١٩٣/٤)، وقد مرّ الحديث عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثالث.
- ١٠٤/ رواه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن (٦٢٦/٨) ح ٤٩٨٧.
- ١٠٥/ لا يخفى أن الحديث الذي هو عمدة القائلين بذلك القول في أمر عثمان الكتاب بأن يرجعوا إلى لغة قريش عند الاختلاف لا يدل على الأمر بإلغاء الأحرف الستة، إذ قصارى ما فيه -كما أسلفنا- الاقتصار على لغة قريش عند الاختلاف فقط.
- ١٠٦/ انظر مناهل العرفان (١٧٨/١).
- ١٠٧/ المصدر السابق (ذات الصفحات) .
- ١٠٨/ يعني دعوى أن عثمان ؓ جمع الناس على حرف واحد وترك الأحرف الستة
- ١٠٩/ الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢١٢/٢-٢١٣).
- ١١٠/ الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي : ٣٧ - ٣٨ .
- ١١١/ لأن هذه الوجوه لا يضبطها الرسم ، وإنما تؤخذ بالتلقي من أفواه القراء ، ولكن الرسم يحتملها ، وإن كان كتبة المصاحف إنما أرادوا وجها واحدا منها .
- ١١٢/ انظر : الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب ، ٤ .
- ١١٣/ انظر سنن الكبرى البيهقي ، ٣ / ١٨ . والحديث بتمامه في السنن الكبرى : (اخبربنا) أبو عبد الله الحافظ وأبو الحسن محمد بن احمد بن الحسن بن إسحاق البزاز ببغداد قال ثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق بن الفاكهي ثنا أبو يحيى بن أبي مسره ثنا خالد بن يحيى ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا ابقى)